مقال تحليلي

الصين وترامب:

تحولات جيوسياسية واستعدادات اقتصادية

شهد القرن الحادي والعشرون عودة المنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين. هذه المنافسة تتسم بتفاعل معقد بين عوامل مختلفة كالتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والعملة والمنافسة العسكرية، وعلى الرغم من التوترات المتزايدة في العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة بسبب قضايا مثل الحرب التجارية وجائحة كوفيد19- والمنافسة التكنولوجية، فإنهما يحاولان إدارة المنافسة بشكل مسئول عبر التركيز على مجالات التعاون وتوظيف الدبلوماسية للحد من الخلافات.

في الوقت نفسه، شهد الصعود الاقتصادي للصين تحولًا سريعًا من اقتصاد زراعي إلى قوة صناعية عالمية، مدفوعًا بعوامل مثل انخفاض تكاليف العمالة والسوق المحلية الكبيرة والتركيز على الصناعات الموجهة للتصدير. وأسهمت قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي وعضويتها في منظمة التجارة العالمية في تسريع هذا التحول الاقتصادي.

وبإعلان فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي أجريت أواخر نوفمبر 2024، برز تساؤل رئيسي حول مستقبل العلاقات بين

آية حمدي

باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

الولايات المتحدة والصين. على الرغم من ذلك، أعربت الصين عن أملها في "تعايش سلمي" مع الولايات المتحدة تحت ولاية ترامب الجديدة، ففي 6 نوفمبر 2024، أكدت الناطقة باسم الخارجية الصينية "ماو نينج" أن الصين ستواصل مقاربة العلاقات الصينية-الأمريكية على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المتبادل، كما أضافت أن الصين تحترم خيار الشعب الأمريكي.

محاور التنافس الأمريكي الصيني

1 - التجارة:

تُعد العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين واحدة من أهم وأكثر التفاعلات الاقتصادية تعقيدًا في العالم. باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم، فإن حجم التجارة بينهما له آثار عميقة في الاستقرار الاقتصادي العالمي والنمو والجغرافيا السياسية.

وقد وصلت القيمة الإجمالية للسلع المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين إلى حوالي 690.6 مليار دولار بحلول عام 2022، وفقًا لمكتب الإحصاء الأمريكي. ويشمل هذا الرقم كلًا من الواردات والصادرات؛ حيث يميل الميزان التجاري بشدة لصالح الصين، ففي عام 2022، استوردت الولايات المتحدة بضائع بقيمة 536.8 مليار دولار من الصين، بينما صدرت سلعًا بقيمة 153.8 مليار دولار.

يشمل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. على صعيد الواردات، تستورد الولايات المتحدة من الصين الإلكترونيات والآلات والأثاث والألعاب والمنسوجات، وتمثل الإلكترونيات مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها، جزءًا كبيرًا من هذه الواردات نظرًا للبنية التحتية الصناعية المتقدمة ومزايا التكلفة في الصين.

من ناحية التصدير، تصدر الولايات المتحدة الطائرات والآلات الكهربائية والمركبات والمنتجات الزراعية إلى الصين. وتعد الصادرات الزراعية، مثل فول الصويا والذرة ولحم الخنزير، ذات أهمية كبيرة لأن الصين سوق رئيسية للمزارعين الأمريكيين وفي عام 2022، بلغت قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية إلى الصين حوالي 36.4 مليار دولار.

أما بالنسبة للخدمات، فرغم أن حجم التجارة فيها أقل مقارنة بالسلع، فإنها تلعب دورًا حيويًا في التجارة بين البلدين وتحقق الولايات المتحدة فائضًا تجاريًا في الخدمات مع الصين، مدفوعًا بقطاعات مثل التعليم والسفر والخدمات المالية، ففي عام 2021، بلغت صادرات الخدمات الأمريكية إلى الصين نحو 40 مليار دولار، في حين بلغت واردات الخدمات من الصين حوالي 20 مليار دولار.

كما تسببت الحرب التجارية التي أطلقها ترامب في ولايته الأولى، في تأثير كبير في أنماط التجارة العالمية، ففرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على البضائع الصينية بهدف خفض العجز التجاري. ورغم أن هذه التعريفات كان لها بعض الأثر، فإنها أدت أيضًا إلى اتخاذ الصين إجراءات انتقامية؛ مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية وزيادة التكاليف على المستهلكين. وقد حافظت إدارة بايدن على العديد من الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب.

وبينما تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة بناء التحالفات واعتماد نهج أكثر تعددية لمعالجة القضايا التجارية مع الصين، تعمل الصين في الوقت نفسه على تقليل اعتمادها على السوق الأمريكية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، خاصة في آسيا وأوروبا، ورغم أن مستقبل التجارة بين الولايات المتحدة والصين غير مؤكد بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة والمنافسة الاستراتيجية بين البلدين، فإن الحجم الهائل للعلاقات التجارية بينهما، والذي يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد العالمي، يعد محفزًا للقوتين للحفاظ على علاقات تجارية قوية بينهما.

2 - الاستثمار:

شددت الولايات المتحدة القيود المفروضة على الاستثمار الصيني في التكنولوجيات الدقيقة، في حين شجعت الصين

الاستثمار في الصناعات الرئيسية. ويتنافس كلا البلدين على الاستثمار والنفوذ العالميين.

حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة

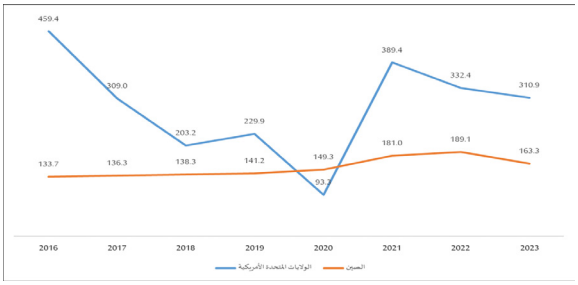

Source: UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development)

يرتكز الجزء الأكبر من الاستثمار في الصين في القطاع العام؛ حيث تفرض الدولة قيودًا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أقوى مقارنة بتلك التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما أنها تقدم ظروفًا أقل ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على الرغم من محاولات البلاد للانفتاح على العالم الخارجي؛ إذ تواجه الشركات الأجنبية ظروفًا إطارية معقدة كصعوبة الوصول إلى السوق وتوفر حماية غير كافية لحقوق الملكية الفكرية، والجدير بالذكر أنه في عام 2023، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين إلى 147.9 مليار دولار، مقارنة بنحو 310.9 مليار دولار جذبتها الولايات المتحدة للعام نفسه.

حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى خارج الدولة

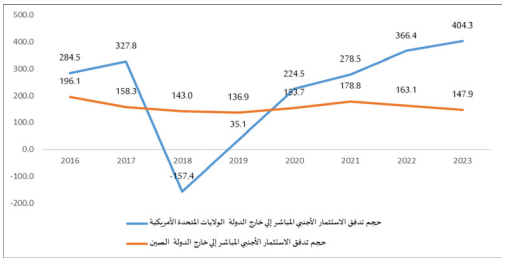

Source: UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development)

إضافة إلى ذلك، بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة في الخارج حوالي 404.3 مليارات دولار بزيادة 256.4 مليارات دولار عن الصين في عام 2023، كما تعمل الشركات الأمريكية في الإنتاج في دول مثل الصين وتايوان وكوريا، حيث تمثل هذه الدول أسواقًا مهمة. خلال العشرين عامًا الماضية، تنافست الشركات الأمريكية العملاقة مثل أبل وستاربكس ونايكي وبوينج وديزني وجي إم وماكدونالدز وول مارت على زيادة حصصها في السوق الصينية، حيث تميزت الصين بإنتاج المنتجات المستهلكة في أمريكا وأوروبا بأسعار منخفضة؛ مما جذب هذه الشركات لزيادة استثماراتها المباشرة في الصين.

على سبيل المثال، تمتلك ستاربكس حوالي 16000 موقع في الولايات المتحدة، بينما وصلت إلى 6500 موقع في الصين. وتعتمد شركة أبل بشكل كبير على سلسلة التوريد الصينية لإنتاج iPhone وiPad من خلال اتفاقيتها مع Foxconn، ولديها حوالي 270 متجرًا في الولايات المتحدة مقارنة بحوالي 50 متجرًا في الصين. هذه الأمثلة تؤكد الدور المهم الذي تلعبه السوق الصينية في الميزانيات العمومية للشركات الأمريكية.

3 - التكنولوجيا:

يواجه القطاع التكنولوجي في كل من أمريكا والصين تحديات كبرى وتنافسًا شديدًا، لا سيما في مجال صناعة الرقائق وأشباه الموصلات حيث تسعى الصين لتطوير قدراتها في إنتاج الرقائق المتقدمة؛ مما يقلق الولايات المتحدة التي فرضت ضوابط تصدير صارمة لحرمان الشركات الصينية من التكنولوجيا الحيوية، وفي مايو 2024، ألغت إدارة بايدن تراخيص التصدير لشركتي "إنتل" و"كوالكوم" لتزويد "هواوي" بأشباه الموصلات؛ مما زاد الضغط على الصين.

حجم الصادرات ذات التقنية العالية لكل من الولايات المتحدة والصين

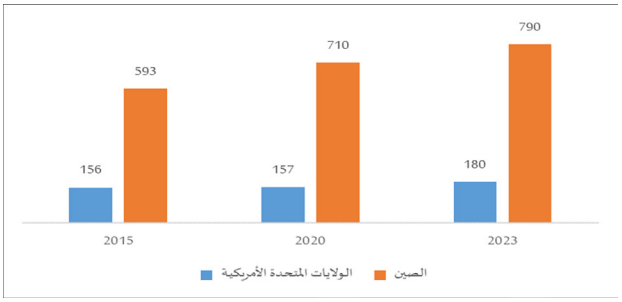

Source: World Bank, OECD (Organization for Economic Cooperation and Development)

هناك اتجاه تصاعدي واضح في حجم الصادرات الصينية ذات التقنية العالية حيث ارتفعت من 593 مليار دولار في عام 2015 إلى 790 مليار دولار في عام 2023، على الجانب الآخر، صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت بشكل أبطأ، حيث زادت من 156 مليار دولار في عام 2015 إلى 180 مليار دولار في عام 2023.

ومع احتدام التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي تتزايد القيود على شركات التكنولوجيا الصينية، من خلال التحديثات الدائمة لقائمة الكيانات، التي تضم نحو 5 شركات لصناعة الرقائق، كما تتطلع الولايات المتحدة للتعاون مع حلفائها في إضافة نحو 11 كيانًا صينيًا آخر في مجال الرقائق لحظر التصدير، وتحاول الولايات المتحدة اتخاذ خطوات استباقية لمنع توسع الشركات الصينية في هذا المجال، وذلك عبر تشديد القيود على صادرات التكنولوجيا بالتعاون مع حلفائها. في المقابل، تسعى الصين لتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية وتعزيز قدراتها المحلية في إنتاج الرقائق.

ومن جهة أخرى، تتعاون شركات مثل "تي أس أم سي" التايوانية مع الولايات المتحدة لتعزيز إنتاج الرقائق المتقدمة محليًا. وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الرقائق تعد ضرورية لمختلف التقنيات المدنية والعسكرية، وتعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الضخمة والتكنولوجيا المتقدمة.

التدابير الصينية لمواجهة الحمائية الأمريكية

تعود بداية التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى فوز ترامب في انتخابات 2016، وهو ما فاجأ الحكومة الصينية التي لم تكن تتوقع هذا التحول، وسرعان ما بدأ ترامب في فرض رسوم جمركية عالية على الصادرات الصينية، بالإضافة إلى تطبيق قيود على الاستثمارات الصينية وفرض عقوبات على شركات صينية. في ظل ذلك، عملت الصين على تعزيز موقفها الاقتصادي من خلال سن مجموعة من القوانين التي تعطيها القدرة على الرد بشكل قوي، وتم تعزيز قانون مراقبة الصادرات؛ مما يسمح لبكين باستخدام هيمنتها على العديد من الموارد الأساسية مثل المعادن النادرة والليثيوم، وهي مواد حيوية في التكنولوجيا الحديثة، كأداة ضغط على الولايات المتحدة.

عانت الصين خلال فترة ولاية ترامب الأولى (2017-2021)، عندما فرض الجمهوريون تعريفات جمركية على سلع صينية بقيمة مئات المليارات، كما شن ترامب حملة ضد شركة الاتصالات الصينية العملاقة "هواوي"، في السنوات الأربع التالية (2021-2024)، استهدف الرئيس جو بايدن الصناعات التكنولوجية الصينية بضوابط مشددة حجمت قدراتها على الاستثمار والتصدير، بالإضافة إلى التعريفات الجمركية.

إن التهديد الأكثر وضوحًا لترامب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ترتبط بخططه لفرض تعريفة جمركية حيث يعتبر ترامب التعريفات الجمركية أداته المفضلة لتقليل العجز التجاري الأميركي ومنع المزيد من تآكل قاعدة التصنيع في أمريكا من جهة، وتهديد خصومه وابتزازهم من جهة أخرى، كما أنه يزعم دائما أن "الحروب التجارية جيدة والفوز بها سهل"، وخلال ولايته السابقة فرض ترامب مجموعة من الرسوم الجمركية، ففي عام 2018 فرض رسومًا على ما يمثل حوالي 13% من إجمالي قيمة واردات الولايات المتحدة من الصين. كما فرض عقوبات ثانوية كان أبرزها على شركة هواوي الصينية، الرائدة في مجال الاتصالات في الصين، وأطلق مبادرة الشبكة النظيفة لإزالة الأجهزة والبرمجيات الصينية من البنية التحتية في الولايات

المتحدة والدول الصديقة في دائرة واشنطن الدبلوماسية.

وعالميًا ينوي ترامب أن يقوم بفرض رسوم بنسبة 20% على جميع الواردات الأجنبية، وقد تكون الرسوم الجمركية على الصين هي الأعلى والأهم، مع تعهد ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة 60% على جميع البضائع الصينية التي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تلويحه بفرض حظر جديد على الاستثمار الأمريكي الصيني في كلا الاتجاهين، ووعده بإبقاء الصين خارج الصناعات الأساسية الأمريكية، والتأكد من أن الأموال الأمريكية لا تساعد على دعم وصعود الصين.

وعليه، تطور نهج تعامل الصين مع الولايات المتحدة الامريكية، إذ تبنت استراتيجية "الهدوء الاستراتيجي"، وسعت إلى تجنب تصعيد الخلافات، وانتظرت الخطوات الأمريكية بشكل عام قبل أي رد عليها، فما كان من الإدارة الأمريكية إلا إشعال شرارة الحرب التجارية الأولى؛ مما دفع الصين لتغير سياساتها وتبني أسلوب أكثر عدوانية في العلاقات الدولية، يُشار إليه باسم "دبلوماسية الذئب المحارب" وهو نهج تخلت عنه بكين بعدها.

ومن المؤكد أن تكون بكين هذه المرة أكثر ثقة بنفسها وأشد جرأة على اتخاذ إجراءات انتقامية في مواجهة الحرب التجارية المحتملة من تلك التي كانت عامى 2018 و2019، حيث تستعد منذ وقت طويل لخوض هذه الحرب المتوقعة، من خلال زيادة استثماراتها في جنوب شرق آسيا، سعيًا إلى تنويع سلاسل التوريد وحماية اقتصادها من الصدمات التجارية، وتشير الشواهد التاريخية إلى أن الصين ردت بفرض رسوم جمركية على السلع الأمريكية في عام 2019، حيث فرضت رسومًا بنسبة 25% على صادرات أمريكية تزيد قيمتها عن 60 مليار دولار. شملت هذه الرسوم سلعًا مثل السيارات، اللحوم، والمكونات الإلكترونية، تكمن معضلة الصين في أن فائضها التجاري الكبير مع الولايات المتحدة يحد من تأثير التدابير المضادة المباشرة. إذا تحولت التهديدات الجديدة إلى سياسات فعلية، فقد تجد الصين نفسها مضطرة لاستخدام أدوات أكثر تأثيرًا؛ مما يهدد بنزاع أكبر يصعب احتواءه.

وتتعدد الإجراءات المضادة التي يمكن أن تتخذها الصين، وقبل استعراض تلك الإجراءات يجب الإشارة إلى أمرين؛ أولًا: يجب أن يكون الرد الصيني حذرًا في ظل هشاشة الاقتصاد الصيني ومواجهة أزمات داخلية مثل أزمة العقارات. ثانيًا: إن أي رد فعل أو رد فعل مرتقب سيؤثر في كلا الطرفين، فالحروب التجارية، مثلها مثل الحروب العسكرية، تخلف وراءها ضحايا من الجانبين.

أولًا- السياسة النقدية:

شهدت السياسة النقدية في الصين تحولًا كبيرًا مع نهاية الربع الثالث من عام 2024، إذ بات واضحًا أن الاقتصاد بحاجة إلى مزيد من التيسير لدعم النمو الاقتصادي. خلال هذه الفترة، أعلن محافظ بنك الشعب الصيني عن ثلاثة تدابير رئيسية تهدف إلى تعزيز الاقتصاد؛ خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنوك، خفض أسعار الفائدة، وإنشاء أدوات لدعم سوق الأسهم. تمثل هذه التدابير أول تخفيف للموقف المالي في الصين منذ أواخر عام 2010، وتعكس توجه الصين إلى سياسة نقدية "متساهلة بشكل معتدل" لعام 2025.

يأتي هذا التغيير في السياسة النقدية في وقت حرج، حيث تواجه الصين العديد من التحديات الاقتصادية مثل هشاشة سوق العقارات، الضغوط الانكماشية، وضعف الطلب الاستهلاكي. لمواجهة هذه التحديات، أعلنت الصين عن مجموعة من المبادرات المهمة، ففي سبتمبر 2024، ضخت سيولة بقيمة 2.7 تريليون يوان في النظام المصرفي لتشجيع الإقراض وخفض أسعار الفائدة، كما أعلنت عن إنفاق جديد على البنية الأساسية وقدمت مساعدات لمطوري العقارات المُثقلين بالديون.

وفي نوفمبر 2024، كشفت الحكومة الصينية عن دفعة إضافية بقيمة 10 تريليونات يوان للمساعدة في تخفيف أزمة الديون. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الشعب الصيني بتخفيضات كبيرة على نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تحدد مقدار الأموال التي يتعين على البنوك تخصيصها كاحتياطيات، كما بدأ البنك في خفض العديد من أسعار الفائدة لدعم النمو المتباطئ. جاءت هذه التحركات في أعقاب تحول بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى دورة تخفيف، بخفض كبير بلغ 50 نقطة أساس في منتصف سبتمبر 2024.

أعلنت الصين أيضًا عن تغييرات في نطاق المعروض النقدي لتحسين الإحصاءات؛ مما يعكس القوة الشرائية الفعلية في الاقتصاد. وعلى الرغم من التركيز الكبير على التدابير النقدية، فتواجه الصين تحديات تنموية أخرى تشمل تثبيت استقرار قطاع العقارات الذي يسهم بنحو 20% من نمو الناتج المحلي الإجمالين، والسماح بمزيد من التعديل القائم على السوق في أسعار المساكن وإعادة هيكلة المطورين المتعثرين بسرعة يمكن أن يساعد ذلك في التخلص من فائض المخزونات وتخفيف المخاوف من استمرار انخفاض الأسعار تدريجيًا. كما يجب إلغاء القواعد التي تسمح للبنوك بتجنب الاعتراف بالقروض المتعثرة للمطورين.

ثانيًا- خفض اليوان الصيني:

إن السماح لليوان بالانخفاض قد يجعل الصادرات الصينية أرخص؛ مما يخفف من تأثير الرسوم الجمركية ويخلق بيئة نقدية أكثر مرونة في الصين. يُسمح لليوان بالتحرك بنسبة 2% صعودًا أو هبوطًا التي يحددها البنك المركزي. في اجتماع للمكتب السياسي للحزب الشيوعي فى ديسمبر 2024، تعهدت الصين بتبني سياسة نقدية "ميسرة بشكل مناسب" في عام 2025؛ مما يمثل أول تيسير من نوعه منذ حوالي 14 عامًا.

كما يجب أن تتحول الصين مؤقتًا من ربط اليوان بالدولار الأمريكي إلى ربطه بسلة من العملات غير الدولار، لضمان مرونة سعر الصرف خلال فترة التوترات التجارية، ودرس بنك الشعب الصيني إمكانية انخفاض اليوان إلى 7.5 مقابل الدولار لمواجهة أي صدمات تجارية؛ مما يشكل انخفاضًا بنحو 3.5% مقارنة بمستوياته الحالية، ويمكن أن يساعد ضعف اليوان، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في تحقيق هدف النمو الاقتصادي البالغ 5%، كما يساعد في تخفيف الضغوط الانكماشية من خلال زيادة عائدات الصادرات وجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة.

ثالثًا- استهداف الصين للشركات الأمريكية:

قد تلجأ الصين إلى استهداف الشركات الامريكية مباشرة؛ فمنذ اندلاع الحرب التجارية الأولى، أصدرت الصين تشريعات جديدة مثل قائمة الكيانات التي لا يمكن التحقق منها وقانون مكافحة العقوبات الأجنبية، التي تستهدف الشركات أو الأفراد الذين تعتبرهم الصين مضرين بتنميتها، حيث فرضت بكين بالفعل عقوبات على بعض الشركات الأميركية مثل "Skydio"، وهي أكبر شركة للطائرات المسيرة في الولايات المتحدة ومورد للجيش الأوكراني؛ مما يمنع الشركات الصينية من تزويدها بالمكونات الأساسية. كما هددت الصين بوضع شركة "PVH" التي تشمل علاماتها التجارية "كالفن كلاين Calvin Klein " و"تومي هيلفيغر Tommy Hilfiger" على قائمة الكيانات غير الموثوقة؛ مما قد يحرم الشركة من الوصول إلى السوق الصينية الضخمة. وهذه الخطوات ما هي إلا بداية لما قد يكون قادمًا من إجراءات اقتصادية صينية مضادة.

رابعًا- تعزيز العلاقات مع حلفاء جدد:

تبنت بكين سياسة "الانفتاح الأحادي"، حيث عززت علاقاتها التجارية مع دول خارج نطاق واشنطن، مثل أستراليا وكوريا الجنوبية، من خلال تقديم تسهيلات مثل تخفيف متطلبات التأشيرات دون مطالبة تلك الدول بإجراءات مماثلة. كما تدرس الصين تقديم حوافز اقتصادية في قطاعات حيوية تشمل المعدات الكهربائية، والاتصالات، والمنتجات الزراعية لفتح أسواق جديدة وتعزيز الشراكات التجارية مع أوروبا وآسيا.

كما تتجه الصين أيضًا إلى حجب إمدادات المعادن الحيوية وبيع الأصول الأمريكية، مثل سندات الخزانة، كجزء من سياساتها لمواجهة الإجراءات الأمريكية، كما نجحت الصين في تمرير بضائعها إلى الأسواق الأمريكية عبر دول أخرى مثل فيتنام وإندونيسيا والمكسيك، بجانب أن العديد من المنتجات الموردة إلى الولايات المتحدة تُصنع فعليًا في مصانع صينية؛ مما يعكس تعقيد سلاسل التوريد بين البلدين منذ عام 2021، رغم محاولات واشنطن تنويعها.

خامسًا- المراوغة الصينية على التعريفات الجمركية الأمريكية:

تمكنت الصين من التحايل على بعض التعريفات الجمركية

القائمة من خلال إعادة توجيه البضائع المشحونة إلى الولايات المتحدة عبر منشآت في المكسيك وفيتنام، وهو ما قد يمثل عامل قوة للصين وسط قدرتها على التحايل على الرسوم الجمركية الجديدة المقترحة، ولا يزال بإمكان المُصدرين الصينيين التحول إلى أسواق جديدة وإنشاء مصانع خارجية، لكن ترامب تعهد بوقف هذا المسار مهددًا بزيادة الرسوم الجمركية على السلع القادمة من المكسيك بنسبة 25%، وفرض رسوم تتراوح بين 100% و200% على المركبات الكهربائية التي تنتجها الشركات الصينية هناك والتي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة.

ومن المرجح أن تضطر بكين إلى الرد برسوم جمركية انتقامية على واردات فول الصويا القادمة من أمريكا، رغم تقليل اعتمادها على هذه الواردات، فهناك واردات زراعية أخرى يمكن فرض الجمارك عليها، مثل البذور الزيتية التي تعد من أهم الصادرات الزراعية الأمريكية إلى الصين. ومن المرجح ألا يتقبل ترامب هذه الخطوات الانتقامية، حيث اقترح قانون "التجارة المتبادلة" الذي ينص على أنه إذا فرضت دولة ما تعريفات جمركية على صادرات الولايات المتحدة، فإن أمريكا ستفرض تعريفات "متبادلة ومتطابقة" ردًا على ذلك.

أما النموذج الأفضل لسياسات المراوغة فهو قطاع الطاقة الشمسية، حيث فشلت الولايات المتحدة خلال

12 عامًا في إيقاف نمو استثمارات الصين في هذا القطاع حتى في فترة ترامب الأولى. تقوم الشركات الصينية بنقل عمليات الإنتاج إلى دول جديدة كلما فرضت الولايات المتحدة جمارك مرتفعة على واردات الطاقة الشمسية من دولة ما، وهكذا انتقلت الاستثمارات الصينية من الصين إلى كمبوديا وفيتنام وتايلاند وماليزيا، ثم إلى إندونيسيا ولاوس، وربما تنتقل إلى الولايات المتحدة نفسها للاستفادة من حوافز الاستثمار في هذا القطاع؛ نظرًا لسهولة نقل هذه النوعية من الاستثمارات.

سادسًا- قطاع التكنولوجيا:

تعمل الصين على تطوير التكنولوجيا المحلية والاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والروبوتات، لتقليل اعتمادها على الشركات التكنولوجية الأمريكية، وتسعى إلى جعل سلاسل الإمداد الخاصة بها في مجال التكنولوجيا والموارد أكثر مقاومة للتقلبات التي قد تسببها العقوبات الأمريكية، كما تبذل جهدًا كبيرًا لتوسيع تجارتها مع الدول التي لا تتبع التوجهات السياسية والاقتصادية نفسها للولايات المتحدة.

لقد اتجهت الصين بشكل كبير إلى توطين التكنولوجيا في اقتصادها، وتسعى إلى وضع نفسها كقوة عظمى رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا بحلول 2035 كجزء من استراتيجية "الأمن القومي الشامل"، التي تخطط من خلالها لأن تكون إحدى أبرز القوى عالميًا في مجالات التقنية والابتكار. وفي قلب هذه الاستراتيجية تقع رقائق أشباه الموصلات الدقيقة، التي تُعد ضرورية لجميع التقنيات المدنية والعسكرية الحالية والناشئة.

وتنظر الصين إلى الضوابط والقيود الأمريكية على صادرات أشباه الموصلات (الرقائق الالكترونية) كمحفز لدفع الشركات الصينية إلى القيام بابتكارات محلية في هذا القطاع، بالإضافة إلى دفعها لزيادة استثماراتها في مجال البحث والتطوير لتعزيز قدراتها على الإبداع التكنولوجي، والدليل على ذلك إنشائها ثلاثة صناديق لتحفيز قطاع أشباه الموصلات منذ عام 2019، بقيمة إجمالية بلغت نحو 115.5 مليار دولار.

في الختام، يتضح أن مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية سيعتمد بشكل كبير على كيفية إدارة كلا البلدين لهذا التنافس المعقد ومتعدد الأوجه، ومن المتوقع أن تستمر المنافسة وتزداد حدتها في بعض المجالات، ولكن هناك أيضًا فرص لتوظيف المجالات ذات الاهتمام المشترك من أجل تعزيز التعاون وتحقيق نتائج إيجابية للجانبين، وعلى الرغم من حدة التنافس، توجد مجالات يمكن أن تكون محورية في بناء جسور التعاون؛ مما يحقق فوائد متبادلة، ويسهم في تعزيز الاستقرار العالمي، والقرارات التي ستتخذها الولايات المتحدة والصين في السنوات القادمة ستشكل مستقبل العلاقات الدولية، وقد تحدد معالم النظام الدولي الجديد.